التحول الديمقراطي والحرية الأكاديمية فى مصر وألمانيا (دراسة مقارنة)

أ.د/ سعاد بسيوني عبد النبي
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد الناصر محمد رشاد
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة عين شمس

أ/ فاطمة قمر عبد المنعم
مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية– جامعة عين شمس

مقدمـــة:

شهد التاريخ الحديث عديد من التغيرات والتحولات الأيديولوجية والسياسية لكثير من المجتمعات على مستوى العالم، الأمر الذي نتج عنه تحولها من أطر غير ديمقراطية إلى أطر أخرى مغايرة تتسم بالديمقراطية، إنعكست على نظمها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

وهناك معايير معينة تؤسس عليها الديمقراطية في المجتمعات المختلفة أيا كانت أيديولوجيتها، وهي: وجود انتخابات شعبية تنافسية سلمية منتظمة، حرية التعبير وتداول المعلومات، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.(١) ومن أجل إرساء هذه الأسس والمعايير تشير الأدبيات إلى أهمية التحول الديمقراطي Democratic Transition الناجح كعملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام حكم إلى آخر أكثر قدرة وملاءمة على تحقيق المبادئ الديمقراطية.(٢) ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، أي إنها مرحلة انتقالية نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون.(٣)

ويعد من أهم مداخل التحول الديمقراطي العملية التربوية؛ وذلك نظرا لما للتعليم من أثر عظيم على تغيير الفرد ورفعه، لذلك تؤمن الأمم الديمقراطية بالتعليم وتوليه عناية كبيرة.(٤)

بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة بين النظام السياسي وسياسات التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص تعكس أنماطاً من التفاعلات التى تتسم بالتعقد والتشابك بين التعليم الجامعي والنظام السياسي، فالتعليم قد يكون انعكاساً ورد فعل للسياسة، أو قد يكون أداة للتغيير السياسي.(٥)

في هذا السياق تعد طبيعة نظام الحكم بالدولة ومدى إيمان أصحاب السلطة بالقيم الديمقراطية، وحرية تبادل المعلومات، وحرية التعبير، وحرية تشكيل وتنظيم مؤسسات مستقلة، واعتراف الدولة بدور الجامعة التنموي ودورها فى تنمية هذه القيم، عامل مؤثر فى طبيعة العلاقة بين الجامعة والدولة ومدى استقلالية الجامعة عن السلطة وكذلك درجة الحرية الأكاديمية لأفرادها.

وقد وجدت الدعوة إلى التحول الديمقراطي والتخلي عن مفهوم الحزب الواحد وتبني الاتجاه إلى التعددية الحزبية أرضاً خصبة لها فى الدول التى أخذت بالماركسية وصولاً إلى ثورات دول شرق أوروبا (وألمانيا الشرقية سابقاً) عام ١٩٨٩ ضد توجهات المعسكر الشرقى (الاتحاد السوفيتى سابقاً)، والتى أودت بها إلى تغيير جذري لأنظمتها السياسية والاقتصادية بعد أن انهار الجهاز الأمني القوي، وانهار سور برلين الذى كان يقسم أوروبا وانهارت الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١.(٦) جراء ذلك- وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة واستقلالية الإدارة التي حصلت عليها الولايات- تزايدت أعداد الجامعات تدريجياً واستخدمت نظماً جديدة للإدارة التي تتسم بقدر من المرونة في استثمار الموارد المتاحة والاستقلالية والتمويل الذاتي من خلال تنمية المسئولية العامة تجاه الجامعات، كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج البحوث غير الجامعية، التي كانت تتمركز أساساً في أكاديمية العلوم في ألمانيا الشرقية، في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية غير الجامعية بتمويل مشترك بين الحكومة الفيدرالية والولاية، الأمر

الذي ساهم في حصول الجامعات على استقلالها ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية.(٧)

وفى مصر تبذل الجهود منذ عام ١٩٩٧ لتحقيق التحول الديمقراطي من خلال مبادرات للإصلاح السياسي، حيث حددت مبادرة لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية المعارضة "الإصلاح السياسي والديمقراطية" برنامجاً ديمقراطياً للإصلاح السياسي والدستوري، ثم جاءت مبادرة لجنة الدفاع من أجل الديمقراطية بعنوان "نداء عاجل من أجل الإصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي فى مصر" عام ٢٠٠٣ لتنبه لأهمية التحول الديمقراطي فى مصر، ثم مبادرة التوافق الوطني من أجل "الإصلاح السياسي فى خمس مسارات" عام ٢٠٠٤ التي أطلقتها بعض القوى السياسية المعارضة، وتلاها برنامج الجبهة الوطنية للتغيير بعنوان "الطريق إلى الخلاص" عام ٢٠٠٥، وفي نفس العام كانت أهم مبادرة للتحول الديمقراطي وهى تعديل المادة ٧٦ في الدستور المصري؛ الذي جعل اختيار رئيس الجمهورية يتم بالاقتراع السري المباشر من بين أكثر من مرشح لمنصب رئاسة الجمهورية، بدلاً من إستفتاء المواطنين على مرشح واحد من قبل مجلس الشعب.(٨)

ولكن لم تحظى هذه المبادرات وغيرها بتأثير واضح على عملية التحول الديمقراطي، نظرا لفرض القوى الحاكمة بعض القيود على التعددية الحزبية بالمجتمع المصرى لتحول دون ممارسة حقوقها وتحقيق أهدافها على وجه كامل.(٩) من ثم لم يكن لها تأثير على دعم استقلالية الجامعات والحرية الأكاديمية لأفرادها.

ومع قيام ثورة يناير ٢٠١١م فى مصر مطالبة بالتحول الديمقراطي، تمت ترجمة مطالب الثورة فى الجامعات، من خلال حدوث عدة تغييرات من شأنها أن تدعم الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية، لعل من أهمها: إخراج الأمن من داخل الحرم الجامعي، ومن أروقة صنع القرار بداخلها، وتغيير اللائحة الطلابية لتتحرر الأنشطة الطلابية وانتخابات اتحادات الطلاب من تدخل الأمن والسلطة التنفيذية، وتغيير قانون اختيار القيادات الجامعية بحيث يتم من خلال الانتخاب الحر، ولكن ما لبثت هذه التغيرات إلا وتبدلت

سريعا من خلال تعديل قانون انتخاب القيادات الجامعية لتعود آلية التعيين من قبل السلطة التنفيذية مرة أخرى، ويصبح من مهام رئيس الجمهورية تعيين رؤساء الجامعات إضافة إلى عمداء الكليات.(١٠)

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التى تبذلها الجامعات المصرية فى إطار التحول الديمقراطي للمجتمع المصرى، تعانى الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية عديد من أوجه القصور. وفى ذلك أشارت التقارير والدراسات إلى المشكلات التالية:

١- ضعف استقلالية الإدارة الجامعية فى قراراتها لارتباطها بضغوط سياسية.(١١)

٢- ضعف مواكبة التشريعات والنظم والآليات الحاكمة لمؤسسات التعليم الجامعي المصري مع متطلبات العصر الحديث، الأمر الذى يجعل من عملية التنمية والتحول الديمقراطي عملية متعثرة.(١٢)

٣- على الرغم من التغييرات التى حققتها الجامعات المصرية إثر ثورة يناير ٢٠١١م في مجال الاستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية، إلا أن وزارة التعليم العالي ظلت تمارس رقابتها على العمليات الإدارية والمالية اليومية البسيطة فى الجامعات من أعمال صيانة وغيرها، بالإضافة إلى بقاء دور البحوث العلمية متواضعا؛ حيث تنفق الدولة- باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل- مقدارا ضئيلاً من التمويل فى البحث والتطوير.(١٣)

٤- قيام الحكومة المصرية بفرض بعض القيود على الحرية الأكاديمية بأشكال متعددة من بينها: مراقبة أهداف المقررات وموادها العلمية ومخرجاتها بواسطة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، الذين يتم تعيينهم من قبل السلطة، وكذلك قيام الحكومة بفرض سيطرتها على الأنشطة الطلابية، ممثلة فى الروابط الطلابية ونوادى الطلاب والمنشورات الطلابية.(١٤)

فى ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن تفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة ألمانيا، وبما يناسب طبيعة المجتمع المصرى؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأسس النظرية المرتبطة بالتحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية فى الجامعات المعاصرة؟

٢- ما واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية؟

٣- ما واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية؟

٤- ما أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وألمانيا فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية وتفسيرها؟

٥- ما الإجراءات المقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة ألمانيا، وبما يناسب طبيعة المجتمع المصرى؟

حدود البحث:

- حدود مجالية: يقتصر البحث الحالى فى دراسته لعملية التحول الديمقراطى على كل من: دور الدولة فى عملية التحول الديمقراطى، وعلاقة الدولة بالجامعات كجزء من المجتمع. وتم اختيار هذين الحدين على اعتبار أنهما المحددات الرئيسية لدراسة عملية التحول الديمقراطى.(١٥)
- كما يقتصر البحث الحالى على دراسة الحرية الأكاديمية بالجامعات لكونها الأكثر ارتباطًا وتأثرا بالتحولات الديمقراطية فى المجتمعات المعاصرة.
- حدود مكانية: يقتصر البحث الحالى على دراسة خبرة ألمانيا؛ حيث تعد نموذجاً يحتذى فى إنجاح والإسراع فى عملية التحول الديمقراطى عقب ثورة سلمية، والتى سرعان ما كان لها أكبر الأثر على إحداث التغيير وزيادة مساحة الحرية الأكاديمية فى الجامعات الألمانية فى الولايات الجديدة.

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالى لتحقيق الأهداف التالية:

١- الوقوف على طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

٢- الوقوف على واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية.

٣- الوقوف على واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية.

٤- الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين مصر وألمانيا فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.

٥- التوصل إلى إجراءات مقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة ألمانيا، وبما يناسب طبيعة المجتمع المصرى.

مصطلحات البحث:

١- التحول الديمقراطى Democratic Transition:

يعرف التحول الديمقراطى بأنه عملية الانتقال من الحكم السلطوى إلى الحكم الديمقراطى، حيث تتراجع النظم السلطوية والشمولية مفسحة المجال أمام نظم أخرى تستند فى شرعيتها إلى القاعدة الشعبية العريضة عبر انتخابات حرة يشارك فيها الجميع دون استثناء لتكون هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة.(١٦)

كما يعرف أيضاً بأنه عملية "تضمين -أو إعادة تضمين- ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية فى الجسد السياسى. ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذا قيمية وفكرية، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال."(١٧)

فى ضوء ما سبق يمكن وضع **تعريف إجرائى للتحول الديمقراطى** بأنه: عملية الانتقال التدريجى من نظام سياسى واجتماعى واقتصادى وثقافى إلى آخر، تتغير خلالها طبيعة الدولة ودورها وعلاقتها بمؤسسات المجتمع وفقاً لمبادئ سيادة الشعب والعدالة والمساواة والمشاركة فى صنع القرار.

٢- الحرية الأكاديمية Academic Freedom:

تعرف الحرية الأكاديمية بأنها: حرية الجامعة فى تحديد مقرراتها الدراسية، وتحديد نظام ومواعيد عمل أعضاء هيئة التدريس، ووضع الامتحانات للحصول على الدرجات العلمية المختلفة، وما إلى ذلك. وهذا يعنى الحرية فى جميع الأمور بما فيها الأمور المالية، وعلى ألا يكون هناك تمييز فى المواعيد على أساس الدين أو الميول السياسية، كما يتمتع المحاضرون بحرية تدريس ما يعتقدون أنه صحيح، وهذا يتطلب أن تعمل الجامعة فى إطار مستقل دون تدخل أى جهة حكومية أو غير حكومية.(١٨)

كما تعرف الحرية الأكاديمية أيضا بأنها: حرية الأستاذ الجامعى فى تدريسه، وفى بحثه، وفى التعبير عن آرائه ونظرياته دون أن يكون عرضة للاضطهاد بسبب الآراء التى يأخذ بها أو يدرسها. كذلك هي مظهر مهم من مظاهر ديموقراطية النظم التعليمية، ويقصد بها أيضا حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي أفرادا أو جماعات فى متابعة المعارف وتطويرها وتداولها، من خلال البحث العلمى والدارسة والنقاش والتوثيق والإنتاج والإبداع والتدريس والمحاضرة والكتابة، ويغطى المجتمع الأكاديمى جميع أولئك الأشخاص الذين يقومون بالتدريس والدارسة والبحث والعمل فى مؤسسات التعليم العالى.(١٩)

فى ضوء ما سبق يمكن وضع **تعريف إجرائى للحرية الأكاديمية** بأنها: قدرة جميع أعضاء المجتمع الأكاديمى على التعبير عن آرائهم بحرية واختيار موضوعات ومجالات البحث والدراسة دون تدخل أى جهة حكومية أو غير حكومية.

الدراسات السابقة:

١- تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلًا لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية (٢٠١٨):[٢٠]

هدفت الدراسة إلى توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى بغية تطوير واقع مؤسساته فى التصنيفات العالمية للجامعات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أهمية الاستقلال المؤسسى (التنظيمى والمالى والأكاديمى) فى بناء حالة التنافسية فى مؤسسات التعليم العالى المصرى، وأهمية السعى من جانب إدارة التعليم العالى المصرى لتركيز المواهب، ووفرة الموارد، والحوكمة المناسبة بمؤسساته، فى تحقيق التنافسية على المستوى الدولى. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إتاحة الفرصة لتحقيق الاستقلال المؤسسى بكافة جوانب التعليم العالى المصرى، وضرورة توافر مناخ مفتوح لتحسين واقع مصر فى مجال الحريات الأكاديمية، ورفع ميزانية البحث العلمى وربطه بالصناعة وإيجاد قنوات وبدائل مختلفة حكومية وغير حكومية لتمويل التعليم العالى والبحث العلمى.

٢- العلاقة بين التعليم الجامعى والديمقراطية فى الوطن العربى (٢٠١٥):[٢١]

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين التعليم الجامعى ودعم الديمقراطية على مستوى الأفراد فى عشر دول عربية هى: الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين والسعودية والسودان وتونس واليمن. واستخدمت الدراسة قاعدة بيانات الجولة الثانية من استبيان الباروميتر العربى لقياس مدى دعم الأفراد للديمقراطية. واستنتجت الدراسة أنه لا علاقة بين حصول الفرد على التعليم الجامعى ودعمه لنظم الحكم الديمقراطى فى الدول العربية موضع الدراسة، وأن هناك عوامل أخرى مرتبطة بمدى دعم الأفراد للديمقراطية فى الوطن العربى مثل نوعية التعليم الجامعى.

٣- عرض لحوكمة الكليات فى إطار العدالة الاجتماعية: الصراعات واحتمالات صنع القرار الديمقراطى فى التعليم العالى(٢٠١٢):[٢٢]

هدفت الدراسة إلى التحليل النقدى ودراسة انعكاسات الطرق المتنوعة والمعقدة للإدارة، التى تمثل ديناميات السلطة على الهياكل الإدارية. كما هدفت إلى توسيع نطاق المناقشات حول التنوع، والعدالة الاجتماعية، والممارسة الديمقراطية، والتى تقف وراء سياسات الكلية أو الجامعة فى ممارسات التشغيل القياسية للأوساط الأكاديمية، وتحفيز المناقشات حول الكيفية التى يمكن بها إعادة صياغة مفاهيم الإدارة الذاتية للجامعة. واستخدمت الدراسة منهج التحليل المقارن. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية فى الممارسات الإدارية فى سياقات التعليم العالى فى مواجهة الضغوط الحالية والطلب المتزايد على الجامعات والكليات؛ وذلك من أجل الحفاظ على الحرية الأكاديمية، وحرية أعضاء هيئة التدريس فى إبداء آرائهم ومشاركتهم فى صنع القرار، والحكم الديمقراطى.

وقد أفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في التعرف على بعض جوانب الربط بين التحول الديمقراطي والتعليم الجامعي، والتي من أهمها الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية؛ لذا يمكن اعتبار نتائج الدراسات السابقة بمثابة نقطة انطلاق للبحث الحالي، الذى اختلف عن الدراسات السابقة فى تناوله لعلاقة التحول الديمقراطي- كعملية مجتمعية شاملة- بدعم الحرية الأكاديمية فى الجامعات فى دولتين ذاتا سياقات تاريخية وثقافية مختلفة؛ بهدف الوصول إلى بعض الإجراءات المقترحة لتفعيل هذه العلاقة.

منهج البحث:

فى ضوء طبيعة المشكلة والهدف من الدراسة يسير البحث الحالى وفقًا للمنهج المقارن، بأبعاده، التاريخي، والوصفي، والتحليلي الثقافي، والمقارن التفسيري، والتنبؤي،[٢٣] وذلك وفقًا للخطوات الإجرائية التالية:

١- بيان التطور التاريخى للتحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية من منظور الأدبيات وفى كل من مصر وألمانيا.

٢- القيام بوصف شامل لمتغيرى البحث نظريا وفى دولتى المقارنة.

٣- إجراء التحليل الثقافي لمتغيري البحث لبيان الظهير الثقافي الفاعل فى كل دولة من دولتي البحث.

٤- عقد المقارنة التفسيرية لبيان أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يتعلق بمتغيري البحث فى دولتي المقارنة وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

٥- التوصل إلى إجراءات مقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة ألمانيا، وبما يناسب طبيعة المجتمع المصري.

فى ضوء ما تقدم تتحدد أقسام البحث على النحو التالى:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: دراسة نظرية حول طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المعاصرة.

القسم الثالث: وصف وتحليل واقع التحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية.

القسم الرابع: وصف وتحليل واقع التحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية.

القسم الخامس: دراسة مقارنة تفسيرية للتحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية فى مصر وألمانيا؛ لإيجاد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف وتفسيرها فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية المختلفة.

القسم السادس: نتائج البحث وإجراءات مقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطي ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة ألمانيا، وبما يناسب طبيعة المجتمع المصري.

وفيما يلى بيان تفصيلى للأقسام من الثانى إلى السادس.

القسم الثانى: التحول الديمقراطي والحرية الأكاديمية (دراسة نظرية):

وتتكون الدراسة النظرية من محورين رئيسيين، وهما:

أولا: التحول الديمقراطي: الماهية والمتطلبات.

ثانيا: التحول الديمقراطي فى علاقته بالحرية الأكاديمية.

وفيما يلى عرض لهذين المحورين.

أولا: التحول الديمقراطي: الماهية والمتطلبات:

تتعدد التعريفات حول مفهوم الديمقراطية من منظورات مختلفة؛ فمن المنظور الفردى تعرف الديمقراطية بأنها جزء من القدرة الفطرية داخل الأفراد على الحكم الذاتى وتحمل المسئولية.(٢٤) ومن المنظور السياسي تعني الديمقراطية نظام الحكم المبني على الانتخابات، ونظام البرلمان، والتعددية الحزبية، والمعارضة، وحرية التعبير، والمحاسبية، كما يعبر مفهوم التحول الديمقراطي عن عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى ممارسة الحكم عبر المجالس النيابية. أما من المنظور الاجتماعي تقترن الديمقراطية بنظم الإدارة المحلية المستقلة، مع مراعاة الحقوق المدنية، وبروز دور مجتمعي مهم للجمعيات الأهلية، ومن المنظور الاقتصادي تعبر الديمقراطية عن عدالة توزيع الثروات، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتحقيق الرفاهية للجميع على حد سواء.(٢٥)

من هنا تبدأ الديمقراطية من داخل الأفراد ومدى قدرتهم على الحكم الذاتى ووعيهم فى تحديد مصائرهم، وهى تشترط وجود نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية والمنافسة الانتخابية السلمية، والانتخابات الحرة النزيهة، التى ينص عليها وينظمها الدستور، والتي تعطي الفرصة للمواطنين لاختيار قاداتهم من بين المتنافسين وفق ترتيبات معينة، من منطلق أن الإرادة العامة أو الشعبية هى مصدر الشرعية للسلطة، وهى المسئولة عن تحديد النظم السياسية وكذلك النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها.

ومن أهم خصائص عملية التحول الديمقراطي أنها لا تسير فى اتجاه واحد. ففى بعض الحالات أفضى التحول إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة جسدت ما يعرف بعملية ترسيخ الديمقراطية، وفى حالات أخرى حدثت ردة أو انتكاسة قادت إلى ظهور نظم

تسلطية جديدة، وفى حالات ثالثة تمخضت عملية التحول الديمقراطي عن ظهور نظم سياسية هجينة تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية.(٢٦)

لذلك يؤكد علماء الاجتماع والسياسة على ضرورة توافر بعض المتطلبات والشروط الأساسية اللازمة لاستكمال عملية التحول الديمقراطى وترسيخ الديمقراطية لمجتمع ما، والتى تتنوع ما بين متطلبات إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، تشغل مساحات واسعة من الاهتمام فى تقارير المنظمات الدولية ومؤتمراتها وأنشطتها.

ومن بين أهم تلك المتطلبات الإدارية والسياسية، والتى تشكل البنية الأساسية لأى ديمقراطية فى عالم اليوم، مكافحة الفساد من خلال تبنى إجراءات للشفافية والمساءلة، ووضع ضمانات لاحترام الحقوق الأساسية للمواطنين، ونبذ أساليب القمع والتعذيب، وإعادة بناء المؤسسات، وفى مقدمتها البرلمانات والأحزاب، وتحقيق استقلال القضاء، وحرية تنظيم الأحزاب لضمان التعددية السياسية وتداول السلطة، ووضع الإجراءات اللازمة لحوكمة إدارة المؤسسات المختلفة وتحقيق كفاءتها.(٢٧)

وقد أصبح مفهوم الحوكمة Governance– أو الحكم الجيد الرشيد– من المفاهيم الشائعة فى الكتابات الحديثة حول التنمية والديمقراطية، حيث ساهمت التحولات التى شهدها العالم المعاصر، فى تبنى هذا المفهوم من قبل عديد من وكالات التنمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وعلى الرغم من تعدد التعريفات التى أحاطت بمفهوم الحوكمة، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً هو التعريف الذى يتبناه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، حيث يعرفه" بأنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون الدولة على المستويات كافة من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن كل من الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها"، حيث تتأسس الحوكمة على المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وسرعة الاستجابة، وبناء التوافق والإجماع، والمساواة والاشتمال، والفعالية والكفاءة، والمساءلة.(٢٨)

علاوة على هذا فإنه من الضرورى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تأسيس رؤية واضحة للمستقبل، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الثقة فى مؤسسات الدولة، وإرساء دولة القانون، وإعادة تركيب معادلة تفاعلية بين الدولة والمجتمع على نحو يضمن حقوق المواطنة لجميع الجماعات الاجتماعية، وتوفير حد أدنى للمعيشة الكريمة للمواطنين.(٢٩)

وتجدر الإشارة إلى ما أتى به الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، الذى كان ملهماً للثورة الفرنسية وواضعاً الأسس التى تقوم عليها الدولة الحديثة، عن العلاقة بين الدولة والمجتمع من تحديد مفاهيم حديثة للحكم والقانون والتشريع والإدارة العامة والحرية والمساواة والديمقراطية، وغيرها من المبادئ الوضعية على أساس فكرة العدالة، ومن ثم ظهرت الدولة وفقاً لروسو بوصفها شخصاً معنوياً متجسداً بمجموعة أنظمة ومؤسسات تعبر عن الإدارة العامة، ويتساوى جميع المواطنين المشتركين فى هذه الدولة، وما يجب أن يصنعه الجميع يمكن الجميع أن يأمر به، والتعهدات التى تربط المواطنين بالدولة ليست إلزامية إلا لأنها متقابلة، فالشعب الذى يكون خاضعاً للقوانين يجب أن يكون هو واضعها. ويحذر روسو من مخاطر مصادرة الدولة من قبل الحاكم، الأمر الذى يؤدى إلى الاستبداد وإلى انهيار الدولة.(٣٠)

لذا فمن الضرورى تفعيل الأطر التشريعية للحد من احتمالات الخروج على مسار الديمقراطية، وفى هذا السياق يمثل الدستور المرجع الأساسى الذى يعبر عن غايات الأمة وأهدافها والقيم التى تؤمن بها، وهو الوثيقة التى تبين وتحدد العلاقات بين الدولة والمجتمع أفراداً وجماعات، ويطلق عليه أبو القوانين، وهو قابل للتجديد والتطوير بحكم المتغيرات التى تطرأ على المجتمع، وبتأثير التطورات الدولية والإقليمية التى تؤثر فى الدولة والتى ينبغى عليها التعامل معها حتى تبقى عضواً فاعلاً فى المجتمع الدولي، لذا فإن تعديل الدستور أو إنشاء دستور جديد يتوافق مع متطلبات الديمقراطية من أهم الشروط السياسية الأساسية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، ولا يستطيع رئيس ولا مسئول فى الدولة العصرية الديمقرطية فى عالم اليوم أن يحتكر لنفسه قرار تعديل الدستور أو الامتناع عن

ذلك، بل إن القرار للجماهير ذات المصلحة الأساسية فى نقاء الدستور وفاعليته وتوافقه مع الأحداث والمتغيرات، ويتم تعديل الدساتير وفق إجراءات وآليات محددة فى ذات الدستور، وتعتمد فى أغلب الأحوال على موافقة الأمة من خلال الاستفتاء العام، كما لا يملك أحد أن يغير دستور البلاد أو يعطله سوى بالرجوع إلى الأمة صاحبة السلطة والقرار.(٣١)

من هنا تتلخص أهم المتطلبات الإدارية والسياسية الضرورية لنجاح عملية التحول الديمقراطى فى المجتمع فى تطبيق الحوكمة من خلال وضع ضمانات للنزاهة والحرية والشفافية والمصداقية والمساءلة لمكافحة الفساد على المستويات كافة، والتعددية الحزبية، وتحقيق سيادة القانون الذى يضمن حقوق المواطنة للجميع على حد سواء، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على مفاهيم الحرية والمساواة، على أن يتضمن كل ذلك فى الدستور الديمقراطي الجديد، الذى يتم إنشاؤه– أو على الأقل تعديله– بما يتفق والإرادة الشعبية.

وفيما يخص المتطلبات الاقتصادية، فهي تتمثل في ضرورة ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية فى المجتمع المتحول، وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي به، الأمر الذى يؤدي إلى ارتفاع نسبة دخل الفرد، ومن ثم توسيع الطبقة الوسطى الواعية، وتعزيز موقعها وأهميتها وتفعيل دورها فى المجتمع(٣٢). أي إنه كلما توسعت الطبقة الوسطى وقلصت الطبقة الفقيرة فى مجتمع ما، كلما زادت احتمالات نجاح عملية التحول الديمقراطي به.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من المتطلبات أو العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية، والتي من شأنها، إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى، أن توطد وتعزز مزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية. ومن أهم تلك المتطلبات الاجتماعية، الإقامة الحضرية السائدة، ومحو الأمية على نطاق واسع، وتفعيل مهام مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق قوة واستقلال جماعاته المختلفة، وكذلك الالتزام بالقيم والقواعد الديمقراطية، ليس بين الناخبين بصفة عامة فحسب، ولكن بين كل السياسيين المهنيين الذين ينبغى أن

تربطهم علاقات وثيقة مع بعضهم البعض من خلال تنظيمات سياسية فعالة، بالإضافة إلى هذا أشار أحد الباحثين إلى أهمية نظرية "التطابق" في تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي، بمعنى أن تلتزم جميع هياكل السلطة في المجتمع مثل الأسرة، والمؤسسات الدينية، والشركات والأعمال التجارية، والنقابات العمالية، وغيرها، بتحقيق متطلبات الإدارة الديمقراطية، مما قد يؤثر مباشرة على إدارة الحكومات.(٣٣)

ويوشك التحول على الاكتمال إذا استوعب البشر متضمناته، بحيث يكونون هم أنفسهم ضمن أدوات التحول كما هم هدفه، لذا فإن نجاح التحول يجب أن يتوافر له شرطان رئيسيان، الأول: أن يتمكن المجتمع من استيعاب مضمون التحول، بمعنى أن يستوعب البشر القيم المؤسسة لشرعية التحول، ومن ثم فسلوكياتهم توجه بمنظومة قيمية تتفق والمنظومة القيمية المقترنة بهذا التحول، التى قد تأخذ شكل الأيديولوجيا أو التجديد الثقافى أو التراثى، وتقدم تصوراً جديداً للمجتمع، بحيث يحتوي هذا التصور على معان جديدة ينبغي أن يستوعبها البشر، وتؤدي دورها في توجيه سلوكياتهم وتحل محل التصورات والمعاني القديمة. ولتحقيق ذلك فإن هذه المنظومة القيمية ينبغى أن تكون متماسكة، إضافة إلى ضرورة امتلاك المجتمع لآليات التنشئة الاجتماعية التى تتولى تنشئة أفراده وفق معاني المنظومة الجديدة، بحيث يصبح أفراد المجتمع المزودون بهذه المعاني هم القادرون على تحمل أعباء التحول وتحقيق أهدافه.(٣٤)

ويتمثل الشرط الثانى فى ضرورة أن تكون البيئة الاقليمية والعالمية مواتية، بحيث يكون بإمكانها استيعاب التحول. وتستوعب البيئة الخارجية التحول فى حالتين: الحالة الأولى أن يكون التحول متوافقاً مع متطلبات البيئة الخارجية وغير متناقض معها ويحقق مصالحها، فالتحولات التى حدثت فى كثير من مجتمعات العالم الثانى والثالث باتجاه التأكيد على الأيديولوجيا والسياسات الليبرالية، نجحت لاتساقها مع قيم واحتياجات البيئة العالمية المؤكدة على عولمة الثقافة والسوق. وفى الحالة الثانية، تكون البيئة الخارجية أضعف من تداعيات وسبل التحول الداخلية، بحيث لا تستطيع الوقوف فى وجه التحول حتى وإن لم يكن مواتياً لها، فنجاح التحول الاقتصادى اليابانى تحقق لتطرف الموقع

اليابانى فى عالم لم تكن مواصلاته ولا اتصالاته متطورة لتسمح بتأسيس قوى عالمية موحدة ومضادة له، كما نجح النمو الذري الهندي فى عالم الحرب الباردة المنقسم على ذاته ومن ثم الضعيف فى مواجهة التحولات الداخلية.(٣٥)

لذا فالحفاظ على الهوية الثقافية للبلد وحمايتها من أنواع الغزو الثقافي والفكري متطلب مهم من المتطلبات الثقافية اللازمة للتحول الديمقراطي، فمن مخاطر عولمة الثقافة، والتي تهدد الهوية الثقافية وتعوق عملية التحول الديمقراطي، تزايد شعور الشباب بالاغتراب بسبب الانفتاح على ثقافات مغايرة، وضعف الانتماء وزيادة التفكك الداخلي، وضعف العلاقة بين الفرد والجماعة، وتنامي نزعات العنف والتطرف، ونشر الثقافة الاستهلاكية وغير الانتاجية، والترويج لأنماط معينة فى العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في الثقافات الأخرى وخاصة فى الغرب، الأمر الذي يعوق بدوره عملية التحول الديمقراطي التي لابد وأن تتفق خطواتها وفعالياتها مع الثقافة الأصلية للمجتمع.(٣٦)

وتعتبر أيضاً المعتقدات المرتبطة بالثقافة السائدة بين المواطنين من أهم المتطلبات الثقافية التى تدعم عمليتي التحول والاستقرار الديمقراطي، فلابد من التوافق فى الآراء بين أفراد المجتمع الواحد على أساس الديمقراطية، وهذا يعنى إما التوافق فى الاعتقادات السائدة عن بعض أساسيات الديمقراطية، أو التوافق فى الآراء الإجرائية لتحقيق الديمقراطية رغم الاختلاف حول الأساسيات، وهو ما أسماه باركر "اتفاق على الاختلاف"، والذى يحفز القدرة على التعاطف والرغبة فى المشاركة، كما ينشئ الأوضاع النفسية المستقرة بين المواطنين، واللازمة لبناء نظام ديمقراطي ناجح.(٣٧)

من هنا تتداخل وتتفاعل كل من المتطلبات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية المختلفة فيما بينها لتحقيق هدف الديمقراطية، ولا يمكن الفصل بينها؛ فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وإذا اختل أحد هذه المتطلبات فإنه يهدد مسيرة عملية التحول الديمقراطي ويعوق تحقيق أهدافها ويهدد بعودة النظام السلطوي، لذا فمن الضروري مراعاة جميع هذه المتطلبات دون إغفال أو إهمال أى منهم، مع استخدام الآليات المناسبة لذلك.

ثانيا: التحول الديمقراطى فى علاقته بالحرية الأكاديمية:

مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية والأيديولوجية المختلفة التى تمر بها المجتمعات والدول تؤثر على سياسات وهيكلة التعليم الجامعى بها، وعلى مدى اسقلاليته، وفى هذا الشأن أشار البعض إلى ثلاث نظرات للسلطة السياسية تجاه الجامعة كما يلى: الأولى نظرة إيجابية، وترتكز على مبدأ كون الجامعة مرفقاً علمياً جديراً بالرعاية والحماية، والثانية هى النظرة السلبية، وتتمثل فى مبدأ كون الجامعة تضم مجموعة من الأفراد النائين عن فكر السلطة السياسية، أو أنها مركز للأعداء، وأخيراً النظرة الحيادية، التى تعتبر الجامعة دائرة من دوائر الدولة، شأنها شأن دوائر الجمارك والمواصلات والبلديات.(٣٨)

ويقصد باستقلال الجامعات أن تكون قادرة كمؤسسات على أن تحدد غاياتها وأساليب بلوغ هذه الغايات فى حرية، ودونما أى ضغوط من جانب المؤسسات الحكومية والسياسية والاقتصادية والفكرية الوطنية أو الأجنبية على حد سواء. وهذه الحرية فى صياغة الغايات والسياسات والتعبير عنها، لا تعني على الإطلاق أن تتحول الجامعات إلى جزر منعزلة، أو أن ترفض الحوار مع مؤسسات المجتمع الأخرى؛ فالجامعيون على جميع المستويات ينبغي أن يتفاعلون بالضرورة مع قضايا مجتمعاتهم، ويقبلون المساءلة عن ذلك، كما إنهم يدركون مسئوليتهم فى النهوض بمجتمعهم.(٣٩)

فى هذا السياق تؤكد النظم السلطوية على ضرورة أن تكون الجامعة أداة لخدمة غايات هذه النظم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ بإعداد القيادات التى تتولى مسئوليات عالية خارج الجامعة، وبتدريب الكوادر المؤهلة التى تسهم فى تنفيذ سياساتها، وبصياغة عقول المواطنين لتنمية ولائهم للنظام السياسى القائم، وإكساب الشرعية لهذا النظام، مما يزيد من تدخل الحكومة فى شئون الجامعة ويقلص من استقلاليتها.(٤٠) وهذا بخلاف النظم الديمقراطية التى تؤكد على أهمية استقلال الجامعات عن كل من السلطة السياسية وأصحاب الثروة فى إدراة شؤونها كحق من حقوقها الأساسية.(٤١)

في إطار هذا يفضي الاستقلال الجامعي إلى الحرية الأكاديمية التي تعد لب رسالة الجامعة وهى حجر الأساس لبناء المجتمع الديمقراطي داخل محيط الجامعة وخارجه.(٤٢) وتتضمن الحرية الأكاديمية حرية كل أعضاء المجتمع الأكاديمي في القيام بوظائفهم في البحث والتدريس والكتابة والتعليم ونشر المعلومات وتوفير الخدمات دون خوف من أي تدخل في وظائفهم أو أي ضغط من جانب الدولة أو من أي جهة أخرى في المجتمع، كما أنها تعتبر من أهم المبادئ الرئيسة التي نشأت وتطورت بها الجامعة كمؤسسة، والذي يضم مجموعة من المبادئ الفرعية، وهى مبدأ حرية التساؤل، وحرية البحث وراء هذا التساؤل، وحرية التعبير عن كليهما، في إطار نظام فكري يتميز بالمنطق عند النظر في الأمور، وكل ذلك يعتبر من المحددات الضرورية المتضمنة في فكرة ومفهوم عمل الجامعة.(٤٣) لذلك تعد الحرية الأكاديمية أحد أهم العناصر بالجامعة التي ترتبط بعملية التحول الديمقراطي للمجتمعات، تؤثر في نجاح عملية التحول وتتأثر به. كما ترتبط الحرية الأكاديمية لأعضاء المجتمع الجامعي ارتباطًا وثيقًا بمدى استقلالية الجامعة وطبيعة علاقتها بالدولة، والتي يحددها مدى نجاح عملية التحول الديمقراطي بالمجتمع المتحول؛ حيث ينعكس استقلال الجامعة على الحرية الأكاديمية لأفرادها، والمتمثلة فى حرية التعليم والتعلم والتدريس والتعبير عن الأفكار.(٤٤)

فى هذا الشأن يرى هنري جيرو أنه إذا كان على التعليم العالي أن يظل موقعاً للتفكير النقدي والعمل الجماعي والنضال الاجتماعي، يجب إذن على رجال التربية توسيع معناه وأهدافه ليصبح ساحة ديمقراطية عامة، ويرى أن ذلك لا يعني فقط التأكيد على أهمية تناول القضايا الاجتماعية في مقررات التعليم العالي، لكنه يعني أيضاً إعادة هيكلة التعليم العالي بحيث لا تكون المصالح التجارية والاقتصادية هى المحرك الأساسي له؛ فمهمة التعليم العالي تتعلق بقضايا العدالة والحرية الاجتماعية ودفع التغيير الديمقراطي بالإضافة إلى القضايا ذات الصلة كالسلطة والمواطنة.(٤٥) وهنا تبرز أهمية استقلال مؤسسات التعليم الجامعي كعامل من أهم العوامل المؤثرة فى دعم الحرية الأكاديمية لتحقيق قدرة الجامعة على دعم عملية التحول الديمقراطي داخل الجامعة وخارجها.

بناءا عليه تعد علاقة الجامعة بالدولة ومساحة الحريات العامة التي تتيحها الدولة لأفراد المجتمع من أهم العوامل التى تشكل تطبيق أفضل لاستقلال الجامعة عن الحكومة ومن ثم تنعكس على دعم الحرية الأكاديمية لأعضائها.

القسم الثالث: التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية:

إرتبطت الجامعة ارتباطًا وثيقًا بالحياة السياسية والاجتماعية فى مصر، وبحركة النضال الوطنى من أجل الجلاء والاستقلال؛ فقد شارك طلابها فى ثورة ١٩١٩م، وفى كل الأحداث الوطنية التى ارتبطت بالمواجهة بين الشعب وكل من الإنجليز والقصر، وكان لطلبة الجامعة دور أساسى فى إسقاط دستور ١٩٣٠ والعودة إلى العمل بدستور ١٩٢٣.[٤٦]

وقد أحدثت الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها من حوادث جسام فى تكوين المجتمع المصرى، والعقلية المصرية، رغبة ملحة فى التوسع فى نطاق التعليم الجامعى من ناحية، وإلى تدارك أسباب النقص فيه من ناحية أخرى. ومن أهم معالم هذه الحركة المزدوجة إنشاء جامعة "فاروق الأول" عام ١٩٤٠، والتى تغير إسمها إلى جامعة " الإسكندرية" بعد تحولات ١٩٥٢، ثم تم إنشاء جامعة "إبراهيم باشا الكبير" عام ١٩٥٠م، والتى تغير إسمها عام ١٩٥٢ إلى "جامعة عين شمس"، وتكوين لجنة التعليم الجامعى عام ١٩٥١م، وقد كان لضعف الاستقرار السياسى والاقتصادى فى تلك المرحلة أثر كبير على ضعف استقرار السياسات التعليمية وتطويرها بما يوافق الطموح الشعبى.[٤٧]

وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تحولت أيضا "الجامعة المصرية" إلى "جامعة القاهرة" لتكون مركزاً للعلم والبحث العلمى وفقاً لما جاء فى قانون الجامعة الذى حدد وظيفتها الرسمية فى كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.[٤٨] ومنذ ذلك الحين ولمدة أربعة عقود- ووفقاً لمبدأ الاشتراكية الذى اتخذته حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م- اعتبر التعليم العالى حقاً لكل مواطن قادر على الوصول إلى مرحلته وبالمجان، بيد أن التحول السياسي الذى شهدته مصر مع سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ

عام ١٩٧٦م، كان له الأثر فى ظهور مفاهيم اجتماعية جديدة أثرت على السياسات التعليمية فيما بعد.(٤٩)

وفى الألفية الثالثة، لم يستطع نظام التعليم المصرى مواكبة التطورات العالمية المتسارعة؛ حيث ظل يعمل فى واقع يتسم بضعف الامكانات المادية للعملية التعليمية، وتراجع الوزن النسبى للإنفاق الحقيقي على التعليم بكافة مستوياته، وانتشار التعليم السلعي؛ وذلك يرتبط بما يعانيه المجتمع من تباطؤ فى معدل النمو الاقتصادي، واتساع نسب البطالة، وتصاعد معدلات التضخم، وازدياد الفجوة بين أطراف الهرم الاجتماعي، واتساع دائرة الفقر، وطغيان قوى السوق.(٥٠)

ومع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م اجتاحت المظاهرات الجامعات الحكومية والخاصة مطالبة بالتغيير للنهوض بالتعليم المصرى.(٥١)

تلك التحولات والتفاعلات للجامعات المصرية عبر السنوات تشير إلى مدى الارتباط بينها منذ نشأتها وبين التحولات المجتمعية التى تحدث فى المجتمع المصرى ومدى التداخل بين الحياة الجامعية والحياة السياسية المصرية. وعلى الرغم من أن التعليم الجامعى الحديث فى مصر بدأ مستقلاً، إلا أن تلك الاستقلالية انتابها التغيير بتغير علاقة الجامعة بالمجتمع وبالحكومة على مر الأعوام.

ومن أهم العقبات التى وقفت أمام استقلال الجامعات المصرية والحرية الأكاديمية بها منذ سنوات– قبل ثورة ٢٠١١م– هى السيطرة الأمنية؛ حيث أرسلت إدارة الأمن بوزارة التعليم العالى تعليمات مكتوبة إلى الكليات، تشترط فيها ضرورة الحصول على موافقة أمنية مسبقة قبل إجراء أبحاث مشتركة مع شريك أجنبى، أو دعوة أساتذة أجانب للمشاركة فى ندوات أو مؤتمرات أو إلقاء محاضرات، كما أصبحت الموافقة الأمنية شرط من شروط التعيين أو الترقى أو السفر لأعضاء المجتمع الأكاديمي إلى مهمة علمية خارج البلاد، أو بعثة دراسية، ونظرا لارتباط القيادات الجامعية وتعيينهم بدلاً من الانتخاب، إستجابت هذه القيادات لمطالب الأمن. (٥٢)

وللنضال من أجل الاستقلال الأكاديمي والحرية الأكاديمية؛ قام بعض الأكاديميين، فى عام ٢٠٠٥م، بتأسيس جماعة ٩ مارس– والتى كان لها دور مهم فى مناقشة مستقبل الجامعات المصرية بعد الثورة– وبالفعل حصل الأكاديميون على أمر من المحكمة فى أكتوبر ٢٠١٠م بحظر وجود قوات الشرطة والاستخبارات فى الحرم الجامعى، وقد رفضت محكمة مصرية الاستئناف الذى قدمته الحكومة وأكدت أن وجود وحدات تابعة لوزارة الداخلية فى الحرم الجامعي يشكل انتهاكا لمبدأ استقلال الجامعات، ولكن فى واقع الأمر أبقت قوات الأمن على وجودها فى الجامعات إلى أن تنحى الرئيس مبارك عن الحكم، الأمر الذى أدى إلى انسحاب حقيقى لرجال الشرطة من الجامعات ليتولى موظفو أمن مدنيون حراسة أبواب معظم الجامعات، ولكنه على جانب آخر واصل المدراء فى الجامعات الطلب من أعضاء هيئة التدريس ملء استمارات أمنية مختلفة من أجل السفر إلى المؤتمرات أو أخذ أذون الغياب، كما ظلت الشرطة وقوات الأمن– على الرغم من أنها لم تعد تتدخل مباشرة فى شؤون الحرم الجامعي– تراقب وتبقي على الاتصالات مع بعض المسؤولين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب وتجمع المعلومات، وقد زاد الأمر تعقيدا أن النظام الجامعي برمته لم يكن موحدا ضد وجود قوات الشرطة فى الحرم الجامعى، فكان من يؤيد عدم وجودهم ومن يؤيد عودتهم إلى الحرم الجامعى.(٥٣)

فى ظل هذا الانقسام لم يتمكن الطلاب والأكاديميون، بعد تنحي الرئيس مبارك، من التوصل إلى التوافق اللازم فى الآراء لوضع وإقرار قانون جديد ينظم الجامعات ولائحة طلابية جديدة، على الرغم من اتفاق جميع العاملين فى المجال الأكاديمي المصري على أن ثمة حاجة إلى سن هذه القوانين الجديدة لتدخل إصلاحات تشتد الحاجة إليها فى مجال الحوكمة وتوفير الحماية للحرية الأكاديمية وحرية التعبير داخل الحرم الجامعي، وكذلك واجه الطلاب صعوبات فى تحديد ممثلين لهم لصياغة لائحة طلابية جديدة؛ فعلى الرغم من أنه جرى انتخاب اتحاد الطلاب بحرية، إلا أن ذلك لم يجنبه الانقسام أيضا.(٥٤)

هنا يتبين أن الانقسام فى الآراء حول مسار التحول الديمقراطى للمجتمع المصرى، وحالة الاستقطاب التي عانى منها المجتمع بعد تنحي الرئيس مبارك، قد انعكست على

بيئة المجتمع الأكاديمي بالجامعات أيضا؛ فسببت ضعف فى الاتفاق حول وجود الأمن أو عدمه، وضعف فى الاتفاق على مشروع موحد للقانون، وكذلك ضعف فى الاتفاق على لائحة طلابية موحدة، الأمر الذى يضعف من الاستقلال الأكاديمي المأمول للجامعات المصرية واللازم لدعم الحرية الأكاديمية لأفرادها، ويساعد على زيادة سيطرة الحكومة على الجامعات.

ومن أجل إنهاء الاحتقان الدائر حول قانون تنظيم الجامعات بالوسط الجامعى، قامت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى باقتراح مشروع القانون الموحد للتعليم العالى فى ١٧/ ١٠/ ٢٠١٥م، من خلال مقترح يضم كل القوانين السارية آنذاك، وهى قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢، والقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والمعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠؛ وذلك بهدف معالجة السلبيات، وتحقيق الكفاءة والفعالية والمنافسة والاستمرارية، وتطوير نظام تقييم الأداء وضمان الجودة وفق معايير دولية، وضمان الحرية الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات، وتأصيل رسالة أعضاء هيئة التدريس ورعايتهم اجتماعيا وصحيا فى إطار من التوازن بين حقوقهم وواجباتهم، وإعادة هيكلة الجامعات وتطوير علاقتها مع المجتمع.(٥٥)

وفى سياق التعرف على واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية وتحليله فى ضوء القوى والعوامل الثقافية ذات العلاقة يلاحظ- من الناحية السياسية- تأخر مصر على سلم الديمقراطية فى تقارير المنظمات العالمية لعقود(٥٦). ومن الناحية الاقتصادية أفاد البنك الدولى عام ٢٠١٨م بأنه لا تزال الظروف الاجتماعية فى مصر حافلة بالتحديات؛ حيث يعانى المجتمع من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.(٥٧) ومن الناحية الاجتماعية عانت مصر منذ الستينيات من ظاهرة هجرة كوادرها العلمية أو ما سميت بنزيف العقول.(٥٨) وقد ازداد الأمر سوءا مع زيادة وتيرة هروب العلماء المصريين إلى الخارج منذ بدء ثورة يناير ٢٠١١م، وذلك وفقا لتقرير صادر عن الحكومة المصرية ذاتها.(٥٩)

وقد اجتمعت العوامل جميعها من سياسية واقتصادية واجتماعية لتجعل من عملية التحول الديمقراطى المصرى تحولاً تدريجيا متعثرا، الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى الحفاظ على سياسات التعليم الجامعى دون تغيير لسنوات طويلة، وكذلك كان من أسباب التعثر والتخبط أيضا فى سياسات التعليم الجامعى فى فترات أخرى، كما كان له الأثر على ضعف استقلالية الجامعة وضعف الحرية الأكاديمية لأفرادها.

القسم الرابع: التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية:

عانت الجامعات الألمانية الشرقية قبل الوحدة من العلاقة السلبية مع الدولة؛ سيطر فيها الحزب الحاكم في ألمانيا الشرقية آنذاك– حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، على البيئة الفكرية للتعليم لنشر الفكر الاشتراكي بين أعضاء الأمة جميعا، ومن أجل ذلك أنشأ الحزب منظمة الشباب الألماني الحر Freie Deutsche Jugend، وهي منظمة شعبية كانت تتصل اتصالاً وثيقًا بالحزب، وتتواجد في المدارس والجامعات والمصانع والمزارع الجماعية وغيرها. وكان لتلك المنظمة تأثير كبير على سلوك الطلاب وتجاربهم مع أهداف النظام القائم آنذاك؛ حيث كان يشترك أعضاء المنظمة في العمل النافع اجتماعيا من وجهة نظر الحزب، وعليهم التحلي بالاتجاهات والروح الاشتراكية الصحيحة، والمساهمة في تكوين الرأي العام المناسب؛ وذلك عن طريق تنظيم صحف للحائط في المدارس والجامعات والمصانع بهدف النقد أو الإثناء على سلوك التلاميذ والطلاب والعمال من خلالها.(٦٠) وكانت تصارع تلك المنظمة من أجل تضمين العلم كجزء أساسي من مهمتها، من خلال انضمام التلاميذ والطلاب لتربيتهم وتنشئتهم ليكونوا صانعين فاعلين في بناء الجمهورية المستقلة، وفقًا لمبادئ الماركسية.(٦١) بالإضافة إلى ذلك كانت تدار الجامعات بمركزية شديدة من خلال الحزب الحاكم، كما كان يتم التحكم في عمليات التدريس والبحث العلمي أيديولوجيا؛ لتحقيق هدف الحزب الحاكم في ترسيخ الفهم والإيمان بالفكر الماركسي اللينينى لدى أعضاء المجتمع الأكاديمي بالجامعات.(٦٢)

وعلى النموذج السوفيتي قامت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية سابقًا) بتأسيس نظام للبحث العلمى خارج الجامعات والمعاهد العليا، فكانت هناك أربع أكاديميات

تنظيمية مركزية تدير مجموعة من المعاهد الكبيرة، وهى كالتالى: أكاديمية العلوم، وأكاديمية العلوم الزراعية، وأكاديمية البناء، وأكاديمية العلوم التربوية. ومثل الجامعات، كانت تلك الأكاديميات تتمتع بنفس قانون الدكتوراه والتأهيل، كما كانوا يتمتعون بامتيازات أكبر من الجامعات من حيث معداتهم التقنية وإمداداتهم الأدبية فضلاً عن الاتصالات الدولية وفرص السفر، ولم يكن هناك سوى قليل من العمل التعاونى بين تلك الأكاديميات والجامعات، ولم يكن هناك أيضا تبادل للخبرات من الأساتذة والطلاب إلا فيما ندر، رغم التساوى تقريبا فى المحتوى العلمى بينهما، وكان يتم التوظيف فى الوظائف المختلفة من الخريجين سواء من الجامعات أو تلك الأكاديميات وفق معيار ما يتمتع به الفرد من امتيازات سياسية أكثر من معيار الإنجاز العلمى.(٦٣)

وقد اتسم نظام البحث والابتكار فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية بنظامٍ خطي، تم فيه تقديم التكنولوجيات الجديدة إلى المؤسسات العلمية ونقلها إلى الإنتاج من أجل التنفيذ فى المنتجات والعمليات الجديدة؛ حيث كان للعلم وظيفة "خدمة" عملية الإنتاج. وتولت معاهد العلوم الأكاديمية، التى قامت بإنتاج بحوث أساسية موجهة نحو التطبيق، بدور مهم فى عملية ربط البحوث الأكاديمية بالتطبيق العملى والإنتاج، فى حين كانت الجامعات فى المقام الأول، وإن لم تكن حصرا، مسؤولة عن التعليم الأكاديمى، كما كانت هناك إدارات خاصة بالبحث والتطوير لدى بعض المؤسسات التى كانت مسؤولة عن تنفيذ التكنولوجيات الجديدة، ولكنها لا تعنى بنشاط الابتكار المستقل، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مؤسسات البحوث الصناعية والمعاهد المستقلة للبحوث الصناعية التطبيقية، التى كانت فى بعض الأحيان مسؤولة عن قطاعات صناعية بأكملها.(٦٤)

وفى مجال التدريس وعلاقته بالبحث العلمي والصناعة، فجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٦٥م صدر قانون التعليم الاشتراكى الموحد، والذى تطلب من الجامعات أن تقوم بتعديل مناهجها بما يضمن تخريج خريجين أكفاء يمكن الانتفاع بهم فى خدمة الظروف المتغيرة للثورة العلمية التكنولوجية، كما تطلب أيضا أن تعمل المنشآت التعليمية العليا مع المنشآت الصناعية الاشتراكية كشركاء متساوين فى خدمة التقدم الاجتماعي. وبشكل عام

هدفت حركة إصلاح التعليم الجامعي إلى إحداث التوافق والتلاحم بين التدريس والبحوث فى الجامعات وبين التحول البنائي فى حركة الاقتصاد الاشتراكي والنشاط المستمر فى التطور العلمى.(٦٥)

وقد كان من إشكاليات التعليم الجامعي في ألمانيا الشرقية ذلك الدور السيادي للماركسية اللينينية واختراقها للمحتوى التعليمي المقدم للطلاب؛ فكان على كل طالب حضور دورات تعليمية لمدة ثلاث سنوات واجتياز امتحان فى هذا المجال، والأكثر إشكالية من ذلك كان الاختراق الماركسي اللينيني للمحتوى التعليمي للمواد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والروحية، والتى كان من الواجب التصدي لها فى ١٩٩٠م، وهنالك كان من المتوقع أن يتم وضع استكمال المعاهد والقطاعات الماركسية واللينينية بعد ١٩٩٠؛ كشرط مسبق حاسم من قبل حكومة ألمانيا الديمقراطية السابقة بموجب القانون لعملية تجديد الجامعات والمعاهد العليا.(٦٦)

ويمكن تعليل ذلك بأنها محاولات من قبل حكومة ألمانيا الديمقراطية لمقاومة التغيير الجذرى والحفاظ على الثقافة الاشتراكية كعملية ثورية مضادة تم تأسيسها بعد انهيار سور برلين، ولكنها لم تحظى بالنجاح.

بعد سقوط الجدار مباشرة أدرك عديد من علماء وسياسيو الجامعات فى شرق ألمانيا أن التكيف مع النماذج الغربية فى العملية الأكاديمية، سيكون ضروريا للتأكيد على الذات فى المنافسة الدولية، وأن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه مع هيئة التدريس القائمة وحدها؛ وذلك لما بين الشرق والغرب من اختلافات كبيرة فى مفاهيم وطرق التدريس وأنماط التفكير، فقد تم تدريس العلوم المختلفة فى الجامعات الشرقية بتضمين أيديولوجى صريح فى ظل شروط الجامعة الاشتراكية والسياسة التعليمية، باستثناء الرياضيات والعلوم الطبيعية والهندسية، بالإضافة إلى أنه فى العقود الأربعة السابقة لسقوط جدار برلين، حرم علماء ألمانيا الشرقية إلى حد كبير من فرصة تتبع الحالة الدولية للمنشورات العلمية بشكل منهجى ونشرها فى المجلات ذات الصلة، كما اقتصر الاتصال الشخصى والتعاون مع الخبراء الدوليين على عدد قليل من جهات الاتصال المختارة.(٦٧)

من هنا لم تتمتع الجامعات الألمانية الشرقية باستقلاليتها عن الحكومة الاشتراكية ولم يحصل أعضاء المجتمع الأكاديمى على الحرية الأكاديمية اللازمة لأداء مهامهم العلمية ومساعدتهم على الابتكار.

وعلى النقيض من ذلك اهتم التعليم الجامعى فى ألمانيا الغربية فى الأساس بأخلاقيات الشخصية الألمانية والحرية الداخلية للأفراد، وكان الهدف الأساسى من التعليم هو تحويل كل فرد لإنسان ذو قيمة، يسعى للحفاظ على القيم الإنسانية والمجتمعية المرغوبة، ليصبح أفراد المجتمع قوة موحدة، ويندمجون من مختلف الولايات فى أمة واحدة وثقافة مشتركة وبلد واحد.(٦٨)

وبعد سقوط جدار برلين وتحقيق الوحدة الألمانية استطاعت الجامعات الشرقية أن تندمج سريعا فى النظام الغربى حتى أنه تم تحقيق نوعية جديدة من البحث العلمى المتميز والتعليم الجامعى، وبدأت أعداد الطلاب الجامعيين فى الزيادة المستمرة، وزاد استقلال الجامعات في ولايات ألمانيا الموحدة من خلال اللوائح القانونية، وأصبحت إدارة الجامعات مسؤولية مشتركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات؛ حيث حدد الدستور الألماني مسؤولية الحكومة الفيدرالية في وضع إطار عام لسياسة التعليم الجامعي، ويترك لكل ولاية تنفيذ هذه السياسة وتقديم الخدمة التعليمية داخل حدودها، وفقًا لظروفها الإقليمية وتمشيا مع المطالب والحاجات المحلية.(٦٩) بالإضافة إلى ذلك عقد ما يسمى بالاتفاقيات الجامعية Hochschulpakten للتنسيق والتعاون بين الجامعات، كما تم تغيير الأجور، وتم اتخاذ قرارات حاسمة لمواصلة تطوير الجامعات، والتغلب على عزل علوم ألمانيا الشرقية الذى سببه تقسيم ألمانيا لسنوات طويلة، ومن خلال مجموعة العقود والبرامج الأوروبية الجامعية المشتركة، التى تم عقدها بعد الوحدة، نجحت ألمانيا الموحدة فى تحقيق التكامل الدولى، الأمر الذى كان له تأثير نموذجى على عملية تطوير جامعات ألمانيا الموحدة ودعم الحرية الأكاديمية بها.(٧٠)

بناءا على ما سبق أكدت التجربة الألمانية فى التحول الديمقراطى بعد إعادة الوحدة الألمانية، على ضرورة تحقيق الاستقلال الجامعى وضمان الحرية الأكاديمية كجزء لا

يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي للمجتمع ككل، وعلى ضرورة توحيد هدف التحول لدى جميع أفراد الشعب والتعاون من أجله لمقاومة أى محاولات للردة عن الديمقراطية.

وفى سياق التعرف على واقع التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات الألمانية وتحليله فى ضوء القوى والعوامل الثقافية ذات العلاقة يلاحظ- من الناحية السياسية- تميز عملية التحول الديمقراطي لألمانيا بالتفكك السريع للمؤسسات السياسية القائمة، بسبب تفاقم الاضطرابات الاقتصادية، وانتشار الحركات السياسية التى اقتحمت الساحة السياسية، وإحلال السلطة الانتقالية، بدعم من قوات المعارضة، محل السلطة القديمة وتمكنها من الوصول إلى العملية السياسية الرسمية. وجدير بالذكر أنه من خلال ثورة سلمية على النظام الشيوعي لألمانيا الشرقية تم السماح للحزب الشيوعي الحاكم بالانسحاب المنظم بعد انهيار شئونه وإعادة هيكلته.(٧١) ومن الناحية الاجتماعية وبعد الإعلان الرسمى للوحدة الألمانية، عام ١٩٩٠م، وبعد التغيرات السياسية الهائلة التى نجمت عن سقوط منظومة الدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وانضمام ولايات ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، وبدء عملية إعمار الولايات الجديدة واستكمال الوحدة الداخلية لألمانيا، وتطوير الاتحاد الأوروبى وتعميقه، ووضع خطة عالمية للأمن والسلام وإيجاد السبل الكفيلة بالمحافظة عليها، بدأت ألمانيا فى تنفيذ الإجراءات الإصلاحية من خلال البدء بإصلاح التعليم باعتباره النواة لنجاح أهداف الوحدة الألمانية الجديدة. ففى البداية تم إلغاء الطابع الاشتراكى للتعليم الجامعى إلغاءا نهائياً؛ حيث ألغيت الدراسة الأساسية الماركسية- اللينينية والتدريب العسكرى وحصص الدفاع المدنى. وبمجرد دخول ميثاق الاتفاق للوحدة الألمانية حيز التنفيذ فى أكتوبر ١٩٩٠م، تم بالفعل إلغاء المؤسسات الجامعية ذات الطابع الأيديولوجى الاشتراكى الشيوعى القوى، مثل: بعض شعب الحقوق والاقتصاد بالجامعات الألمانية.(٧٢)

القسم الخامس: مقارنة تفسيرية للتحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية فى مصر وألمانيا:

تجرى المقارنة التفسيرية فى هذا القسم من خلال تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فى التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية والجامعات الألمانية وتفسيرها فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية كما يلى:

أولاً: أوجه التشابه:

تشابهت عملية التحول الديمقراطى فى كل من مصر وألمانيا فى تأثرها بما يجرى فى دول العالم من أحداث وتحولات سياسية واقتصادية عالمية وانعكاس ذلك على دعم الحرية الأكاديمية بالجامعات واستقلالها، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مفهوم **العولمة** Globalization، وتعرف العولمة بأنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي تذوب فيها الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية السلوكية للدولة القومية في الإطار العالمى.(٧٣) وتعرف أيضا بأنها تدفق للتكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة والأفراد والقيم والأفكار، وانتقالها السريع بين دول العالم المختلفة.(٧٤)

وتتشابه أيضا عملية التحول الديمقراطى فى مصر وألمانيا وأثرها على دعم الحرية الأكاديمية بالجامعات فى أنها بدأت نتيجة حراك شعبى ومطالبات شعبية ثورية على نطاق واسع. ويمكن تفسير هذا التشابه فى ضوء مفهوم **الثورة Revolution**، وتعرف الثورة بأنها الاستبدال الشامل لحكومة أو نظام سياسى قائم من قبل الشعب الخاضع للحكم.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

تختلف عملية التحول الديمقراطى فى مصر وألمانيا وعلاقتها بدعم الحرية الأكاديمية بالجامعات؛ حيث كان هناك إجماع واتفاق شعبى على التغيير فى ألمانيا إلى أن تحقق هدف الوحدة الألمانية وبداية التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالولايات الجديدة، أما فى مصر فقد باتت الانقسامات حول سبل التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية تجعل من التحول عملية بطيئة ومتعثرة.

ويمكن تفسير هذا الاختلاف فى ضوء مفهوم **النسق القيمى Value System**، وهو عبارة عن إطار تجميعى يضم مجموعة القيم المتنوعة للأفراد والجماعات كعناصر ومكونات متكاملة معا ومكونة لنسق واحد. فالنسق القيمى عبارة عن نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا ومؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والوسائل والأساليب الخاصة بالفعل فى جماعة أو مجتمع ما، وتتجسد مظاهره فى اتجاهات الأفراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية ويرتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى يؤثر فيها ويتأثر بها.(٧٥)

القسم السادس: نتائج البحث وإجراءات مقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية:

فى ضوء الإطار النظرى للبحث، والذى يمثل الجانب المعيارى، وفى ضوء خبرة ألمانيا، تم التوصل إلى بعض النتائج وكذلك بعض الإجراءات المقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى والدعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية. وفيما يلي عرضا لكل من نتائج البحث والإجراءات المقترحة.

أولا: نتائج البحث:

١- للتحول الديمقراطى أثره على طبيعة العلاقة بين الجامعة والدولة، ومن ثم على مدى الاستقلال الجامعى، ومدى وكيفية تدخل الحكومة أو السلطة السياسية فى الشؤون الخاصة بالجامعة، الأمر الذى يختلف من سياق مجتمعى إلى آخر. هذه العلاقة بين الجامعة والدولة تعد من أهم محددات الديمقراطية بالمجتمعات المختلفة، ومع نجاح عملية التحول الديمقراطى فى مجتمع ما تزداد مساحة الاستقلال الجامعى ويقل مستوى تدخل السلطة فى شؤون الجامعة، كما تزداد مساحات الحرية الأكاديمية لأفرادها، والعكس صحيح. ويعد هذا أمرا نسبيا يختلف باختلاف الظروف والسياق الثقافى للبلد المتحول. وهذا ما اتضح من دراسة طبيعة علاقة الدولة بالجامعة فى ألمانيا؛ حيث لم تمارس الحكومة- منذ التحول الديمقراطى- سلطة

على الجامعات، وتمت إدارة الجامعات ذاتيا دون تدخل من الحكومة. أما فى مصر فقد مارست الحكومة المصرية سلطة كبيرة على الجامعات وأدارت أغلب شؤون الجامعة فى ضوء علاقة بين الجامعة والدولة سيطرت فيها الدولة على الطرف الآخر، وذلك انعكاس لتعثر أو بطء مسار الديمقراطية فى مصر.

٢- فى سياق عملية التحول الديمقراطي يفضي الاستقلال الجامعي إلى الحرية الأكاديمية لأفراد الجامعة، والتى تعد حجر الأساس لبناء المجتمع الديمقراطي داخل الجامعة وخارجها. أى إنه هناك علاقة تأثيرية متبادلة وشرطية بين كل من التحول الديمقراطي والاستقلال الجامعى والحرية الأكاديمية؛ فضعف أحد الأطراف الثلاثة يؤدى إلى ضعف الطرفين الآخرين، والعكس صحيح.

٣- للثقافة السائدة والأيديولوجية الحاكمة فى مجتمع ما أكبر الأثر على تطبيق الحرية الأكاديمية لأعضاء المجتمع الأكاديمى، فلها أن تدعم الحرية الأكاديمية بالجامعات، أو أن تعيقها وتقيد مساحات الابتكار المتاحة لدى الأكاديميين؛ هذا لما لهذه الأيديولوجية من تأثير مباشر على علاقة الدولة بالجامعة. فى هذا السياق تعد السيطرة من جانب الحكومات على الجامعات أحد أهم العقبات التى تقف فى وجه الحرية الأكاديمية لأفراد الجامعة، الأمر الذى بدوره يعوق استكمال عملية التحول الديمقراطي بنجاح. وهذا ما بدا واضحا فى حالة مصر؛ فالقيود التى فرضت على الأكاديميين من قبل الحكومات أدت إلى تقليل مساحات الحريات الأكاديمية بالجامعات المصرية كنتيجة لتعثر التحول الديمقراطي بالمجتمع المصري وسببا من أسبابه فى نفس الوقت.

ثانيا: إجراءات مقترحة لتفعيل العلاقة بين التحول الديمقراطى ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية:

١- يوصي البحث بضرورة العمل من أجل تنمية المعرفة والحكمة الجماعية والوعى الذاتى للأفراد؛ لكونها هى الأسس التى قامت عليها النظم الديمقراطية منذ بداية نشأتها، من منطلق أن الديمقراطية تبدأ من داخل الأفراد ومدى قدرتهم على الحكم

الذاتى ووعيهم بالنتائج المحتملة لاختياراتهم. وكذلك تعد الأسس ذاتها هى الغايات التى تسعى الجامعة كمؤسسة إلى تحقيقها منذ بداية تأسيسها، حيث سعت إلى الوصول إلى المعرفة وتحقيق الوعى والحكمة الجماعية، وهذا هو أهم ما يربط الديمقراطية بالتعليم الجامعى على وجه الخصوص؛ لذا فإن تخلي الجامعة عن تحقيق تلك الغايات يمثل خطورة على وجود الجامعة كمؤسسة قائدة للمجتمع من ناحية، كما يعد من معوقات عملية التحول الديمقراطى للمجتمع من ناحية أخرى.

٢- ضرورة مكافحة الفساد على جميع المستويات بالدولة بوجه عام، وبالجامعة بوجه خاص، من خلال تبنى إجراءات للشفافية والمساءلة، ووضع ضمانات لاحترام حقوق أعضاء المجتمع الأكاديمى، وتحقيق الاستقلال الجامعى، ووضع الإجراءات اللازمة لحوكمة الجامعات وتحقيق كفاءتها؛ وذلك من أجل بناء مجتمع جامعى ديمقراطى يتمتع أفراده بحقهم فى الحرية الأكاديمية.

٤- إقامة قنوات للتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى؛ من أجل مواجهة الفساد داخل الجامعة وخارجها وتحصين الحريات الجامعية من تحكم السلطات فيها وتحقيق الاندماج الاجتماعي للجامعة وأفرادها في المجتمع المحيط بها ومن ثم المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي الجامعي ودعم الحرية الأكاديمية لأفراد الجامعة، وكذلك توجيه عملية التحول الديمقراطي للمجتمع ككل فى وجهته الصحيحة.

٣- التمسك بالحرية الأكاديمية كمبدأ رئيس أنشئت وتطورت الجامعة كمؤسسة وفقاً له؛ حيث إن التخلى عن هذا المبدأ يشكك فى قدرة الجامعة على القيام بوظائفها الأساسية، التى قامت من أجلها، كما ينبغى، هذا بالإضافة إلى أنها تعد من أهم غايات ومحصلات نظم الإدراة الديمقراطية واستقلال الجامعات إدارياً وماليا وفكرياً عن السلطة، وهى فى نفس الوقت من أهم وسائل بناء المجتمعات الديمقراطية.

٤- فى سبيل التحول الديمقراطى ونيل الأكاديميين حريتهم الأكاديمية بالجامعات المصرية، يوصى البحث أيضا بضرورة عدم وضع شروط أمنية وعدم فرض سلطة

الأمن على الأكاديميين فى قبول أو رفض تعيينهم أو ترقيهم أو عملهم فى بحوث معينة أو مشاركتهم فى مشروعات بحثية أو سفرهم للخارج فى مهام علمية أو بعثات دراسية، وأن يكون القرار للأكاديمى ذاته وللقسم العلمي الذى ينتمي إليه وفق الشروط والمعايير العلمية التى يضعها القسم العلمي، وبما فيه الفائدة للتخصص العلمي ولتطويره والإبداع فيه وإضافة الجديد له.

٥- ضرورة اتفاق أعضاء المجتمع الأكاديمى على رؤية موحدة لحصول جامعاتهم على استقلالها الأكاديمى الذى يفضي بالضرورة إلى الحرية الأكاديمية لهم، وضرورة محاربة عوامل الانقسامات داخل المجتمع الأكاديمى التي عدت سببا مهما من أسباب ضعف الاستقلال الأكاديمي للجامعات والحرية الأكاديمية لأعضائها.

٦- خلق مجالات للتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية؛ من أجل تحقيق زيادة فرص الابتكار والإبداع فى مجالات مجتمعية مختلفة ومتنوعة، ودعم الحرية الأكاديمية بالجامعات ومن ثم دعم عملية التحول الديمقراطي للمجتمع.

المراجع

(١)نايف بن نهار، ٢٠١٥، الديمقراطية كما هي: من الديمقراطية المجردة إلى الديمقراطية المؤدلجة، ط ٢، دمشق، دار عقل للنشر، ص ص٢٠١-٢١٠.

(٢)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١١، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد فى العالم العربى: اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي"، إجتماع المائدة المستديرة، مقر اليونسكو، ٢١ يونيو ٢٠١١، ص ٦.

(٣)عمر فرحاتى، ٢٠٠٨، "معوقات التحول الديمقراطى فى الدول العربية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، العدد ١٤٤، ٢٩ جوان ٢٠٠٨، ص ١٣٨.

(٤)طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠١٥، التعليم الجامعي، ط٢، الأردن، دار اليازوري العلمية، ص١١.

(٥)أميمة عبود، ٢٠٠٥، "سياسة التعليم العالي: قراءة فى خطابات بعض القوى السياسية (القيادة السياسية- المعارضة السياسية)"، من أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، فى مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٢٤١.

(٦) إيمان أحمد رجب، ٢٠١١، "الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، إتجاهات نظرية فى تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل ٢٠١١، ص١٠.

(7)Leuven and Louvain-la-Neuve, 2009, "The Bologna Process 2020 – The European Higher Education Area in the new decade", Communiqué of the Conference of European Ministers Responsible for Higher Education, 28-29 April 2009, P.5.

(٨) يرجى الرجوع إلى:

-عاطف السعداوى ومصطفى كمال السيد وآخرون، د.ت.، "نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية فى مصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ص ص ٣٠٣: ٣٥٨.

-مدحت أحمد يوسف غنايم، ٢٠١٤، الديمقراطية في اختيار رئيس الجمهورية: دراسة مقارنة، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص١١.

(٩) عبد الغفار شكر، ١٩٩٨، "الديمقراطية عملية تاريخية وقضية مجتمعية"، فى جمال عبد الجواد وآخرون، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسة مناظرات حقوق الإنسان، العدد (٥)، القاهرة، ص٥٨ -٥٩.

(١٠) أحمد عبد ربه، ٢٠١٤، "اختيار القيادات واستقلالية الجامعات: جدل محتدم"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، محكمة، مج ١٤، ع ٥٦، أكتوبر ٢٠١٤، ص ص ١٥٧- ١٥٨.

(١١) حيدر إبراهيم علي، ٢٠١١، "الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي فى المنطقة العربية"، الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية فى المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، السنة السابعة والأربعون، أبريل ٢٠١١، ص٥١، ص٥٣.

(١٢)جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى، وحدة التخطيط الاستراتيجى ودعم السياسات، ٢٠١٥، "استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠"، ص٨٨.

(١٣) يرجى الرجوع إلى:

- عبدالسلام الشبراوى عباس، ٢٠١٧، "الحرية الأكاديمية فى التعليم الجامعى: دراسة مقارنة بين سنغافورة وجمهورية مصر العربية"، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد- كلية التربية، محكمة، العدد ٢١، يناير ٢٠١٧، ص١٦٥.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، قطاع التربية، ٢٠١٨، "تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالى فى الدول العربية"، ضمن جدول الأعمال العالمى للتعليم حتى عام ٢٠٣٠، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، ص١٥.

(١٤) محمود فوزى أحمد بدوى وآخرون، ٢٠١٨، "تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية"، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، محكمة، ج٥٣، يوليو ٢٠١٨، ص٣٨٢.

(١٥)علي الدين هلال، ٢٠١٠، "آفاق التطور السياسى والديمقراطى فى مصر"، من على الدين هلال، النظام السياسي المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص ٤٧٩.

([16])Samuel Huntington, 1991, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century ,Norman: Oklahoma University Press, P.P.12-17.

([١٧])علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٤٨١.

([18]) P.M. Lohithakshan, 2002, Dictionary of Education: A Practical Approach, NEW DELHI: KANISHKA PUBLISHERS, DISTRIBUTORS, P.4.

([١٩]) على السيد الشخيبى وآخرون، ٢٠١٢/٢٠١١، معجم مصطلحات الحكامة التربوية (الحكم الرشيد)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ص٥.

(٢٠)محمود فوزى أحمد بدوى، ٢٠١٨، "تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية"، المجلة التربوية، ج٥٣، محكمة، كلية التربية، جامعة سوهاج، يوليو ٢٠١٨.

(٢١)عامر مهدى دقو، ٢٠١٥، " العلاقة بين التعليم الجامعى والديمقراطية فى الوطن العربى"، المؤتمر السنوى الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مراكش، ١٩-٢٢ مارس ٢٠١٥.

(22)Dilys Schoorman & Michele Acker-Hocevar, 2012, "Viewing Faculty Governance within a Social Justice Framework: Struggles and Possibilities for Democratic Decision-Making in Higher Education", Equity & Excellence in Education, 43:3, 2012.

(٢٣) شاكر محمد فتحى أحمد وهمام بدراوى زيدان، ٢٠٠٣، التربية المقارنة:المنهج-الأساليب-التطبيقات، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ص ص ٩٣-٩٧.

(24)Dankwart A. Rustow, 1970, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), Accessed: 13/02/2012, P.337.

(٢٥)يرجى الرجوع إلى:

-David Alexander Clarck, 2006, The Elgar Companion to Development Studies, UK.: Edward Elgar Publishing limited, P.105.

- محمد تركى بنى سلامة، ٢٠٠٩، "التحول الديمقراطى فى سلطنة عمان: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٣٥، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ص٢١٥-٢١٦.

(٢٦)حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠١٣، "التحول الديمقراطى من منظور عربي"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة عشرة، العدد ٤٩، يناير ٢٠١٣، ص٧٧.

(٢٧)عبد الغفار رشاد القصبجى، "التطور السياسى والتحول الديمقراطى"، الكتاب الثانى، ط٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٦.

(٢٨)طارق نوير، ٢٠٠٦، "الحوكمة والمعلوماتية فى الدول العربية"، من أوراق عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادى والهيكلي، المنعقدة فى الفترة من ١٩-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦، بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦، ص٣٣.

(٢٩)شيماء حطب،٢٠١١، "حالة حقل السياسات المقارنة نحو منظور متكامل لدراسة الثورة: الأسباب..العمليات..النتائج"، من أعمال المؤتمر السنوى الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس بعنوان الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، المنعقد فى الفترة من ١٤-١٥ يونيه ٢٠١١، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ص١٧٢،١٧٣.

(٣٠)خالد محمد القاضي، ٢٠١٣، الثورة والطريق إلى دولة القانون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ص ص٩٣-٩٤.

(٣١)يرجى الرجوع إلى:

- فيصل سعد قاسم المخلافي، ٢٠١٠، "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الجمهورية اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٦" رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٤٦.
- على السلمي، ٢٠١٢، "التحول الديمقراطى وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية"، كتاب المصرى اليوم، القاهرة: مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر، ص١٧.

(32)Samuel Huntington,Op.Cit., P.66.

(33)Dankwart A. Rustow, Op.Cit., P.337, P.338.

(٣٤)على ليلة، ٢٠٠٦، "التحولات الاجتماعية والتعليم العالى فى مصر: طبيعة العلاقة المتبادلة"، من أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، ص ص ١٢٧٧، ١٢٧٨.

(٣٥)المرجع السابق، ص ص ١٢٧٧.

(٣٦)حاتم فرغلى ضاحى، ٢٠٠٨، الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعى فى ضوء تحولات الألفية الثالثة، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص٥٧.

(37)Dankwart A. Rustow, Op.Cit., P.P.337-338.

(٣٨)عبد الناصر محمد رشاد، ٢٠٠٤، "أداء الجامعات فى خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص١٤٠.

(٣٩)مصطفى كامل السيد، ٢٠٠٦، "حول استقلال الجامعات: نظرة مقارنة"، من أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية بعنوان التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد فى مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فى الفترة من ١٤–١٧ فبراير ٢٠٠٦، ص٦٤٢.

(٤٠) المرجع السابق، ص٦٤٢.

(٤١)هاشم يحيى الملاح، ٢٠٠٥، "التعليم العالى فى الوطن العربى والتوجهات الديمقراطية"، من أوراق المؤتمر العربى الأول حول استشراف مستقبل التعليم، التابع للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المنعقد فى الفترة من ١٧–٢١ ابريل ٢٠٠٥، بشرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ص٤٦.

(42)Les Bell and Others, 2009, The Future of Higher Education: Policy, Pedagogy and the Student Experience, (London: Continuum International Publishing Group, P.15, P.17.

(٤٣)محمد عبد الرؤوف على، ٢٠١٠، "دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية فى الجامعات المصرية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص٣١، ص٥٣.

(44)Les Bell and Others, Op.Cit., P.15, P.17.

(٤٥)سعيد اسماعيل عمرو، ٢٠٠٧، في التربية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنرى جيرو، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص٢٥٨

(٤٦)هانى محمد بهاء الدين،٢٠١٧، تطوير التعليم الجامعى: التحديات الراهنة وأزمة التحول، برلين: المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص٢٢.

(٤٧)المرجع السابق، ص٢٢.

(٤٨) أماني عبد القادر محمد ونجلاء محمد حامد، ٢٠٠٣، "تفعيل دور جامعة القاهرة في خدمة المجتمع"، ندوة التعليم العالي رؤية شاملة ودوره في الارتقاء بخطط التنمية، الجزء الأول ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيلول ٢٠٠٣، ص ٢٢٦ – ٢٢٧.

(٤٩) محمد شبانة، ٢٠٠٦، "التعليم العالى الخاص– جامعات ومعاهد– بين سياسات الدولة وواقع الحال (رؤية تحليلية)"، من أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية التعليم العالى فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المنعقد فى الفترة من ١٤–١٧ فبراير ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، ص٧٨٧.

(٥٠)محسن خضر، ٢٠٠٦، "من فجوات العدالة فى التعليم"، آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص٨٢.

(٥١) رفيقة حمود، ٢٠١٤، "تطور التعليم العالى فى مصر"، أوراق مرجعية، من عدنان الأمين، الكتاب السنوى الثامن قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، يناير ٢٠١٤، ص٧٥٠.

(٥٢) نفيسة دسوقى وعماد مبارك،٢٠١١، "الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية: بين سياسة القمع وغياب الرؤية"، تقرير مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ص٧.

(٥٣) أورسولا ليندسى، ٢٠١٢، "الحرية والإصلاح فى الجامعات المصرية"، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، الشرق الأوسط، سبتمبر ٢٠١٢، ص ص١١–١٢.

(٥٤) المرجع السابق، ص١٢، ص١٤.

(٥٥) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، التعليم العالى، "إنجازات التعليم العالى ٢٠١٦"، ص٤

Available online: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%89.pdf (Accessed: 12-8-2018)

(56)The Economist, Economist Entelligence Unit, 2010, "Democracy index 2010 Democracy in retreat", A report from the Economist Intelligence Unit, available online: https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf (Accessed: 25- 3-2019).

(٥٧) البنك الدولي، ٢٠١٨، مشروع دعم إصلاح التعليم فى مصر (P157809)، وثيقة معلومات المشروع /صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة، تقرير رقم: PIDISDSA23601، فبراير ٢٠١٨، ص٣.

(٥٨)محسن خضر، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٥٩)أورسولا ليندسى، مرجع سابق، ص٥.

(٦٠)وهيب سمعان، ١٩٧٢م، التعليم فى الدول الاشتراكية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٧٠.

(61)Mählert, Ulrich, and Gerd-Rüdiger Stephan, Blaue Hemden—Rote Fahnen: Die Geschichte der Freien Deutschen Jugend, (Deutschland: Springer-Verlag, 2013, P.85.

(62)Dagmar Schipanski, 2009, "Bildung und Forschung als gelungene Kapitel der Wiedervereinigung", von DAGMAR SCHIPANSKI und BERNHARD VOGEL, Dreißig Thesen zur deutschen Einheit, (Deutschland: Herder Verlag, 10. Nov. 2009), P.183.

(63)Ibid, P.P.187-188.

(64)Jutta Günther und andere, 2010, "20 Jahre nach dem Mauerfall: Transformation und Erneuerung des ostdeutschen Innovationssystems", Studien zum deutschen Innovationssystem, Nr. 16, Institut für Wirtschaftsforschung Halle (IWH), Februar 2010, P.6.

(٦٥)وهيب سمعان، مرجع سابق، ص١٤٧.

(66)Dagmar Schipanski, Op.Cit., P.187.

(67)Günther, Oliver, und Sibylle Schmerbach, 2010, "Deutsche Universitäten im Umbruch–20 Jahre nach der Wende." Deutschland 20 Jahre nach dem Mauerfall. Gabler, Available online: https://www.uni-potsdam.de/fileadmin01/projects/praesidialbereich/docs/GuentherSchmerbach20JahreMauerfall.pdf (Accessed: 20-5-2018), P.5.

(68)Vernon Mallinson, 2014, The Western European idea in education, Netherlands: Elsevier, P.60.

(٦٩)طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص١٠٦.

(70)Vernon Mallinson, Op.Cit., P.190, P.191.

(71)Gareth Dale, 2006, "A Very Orderly Retreat": Democratic Transition in East Germany, 1989–90." Debatte: Journal of Contemporary Central and Eastern Europe 14.1, 7–35, P.7, P.28.

(٧٢)أحمد نجم الدين عيداروس، ٢٠٠٨، "التعليم الجامعي الألماني بين دينامية التحول وثقافة التميز: نظرة تحليلية"، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد السابع عشر، أبريل ٢٠٠٨، **ص ص٦٢-٦٤.**

(73)Carter V. Good, (editor), 1973, Dictionary of Education, New York: Mc Graw– Hill Book company, P. 99.

(٧٤) محمد سليمان البندري ومصطفى أحمد عبد الباقي، ٢٠٠٦، "الاتجاهات العالمية لضمان الجودة"، في حسن حسين البيبلاوي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، تحرير رشدي أحمد طعيمة، ط١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص ٤٠.

(٧٥)كمال التابعي، ١٩٨٥، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، القاهرة: دار المعارف، ص٤٤.